هيئة التفاوض
لقوى الثورة والمعارضة السورية

٢٠١٨-١٠-٣ إحاطة حول

مجريات اجتماعات هيئة التفاوض السورية خلال الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة

في مواكبة لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة من ٢١ وحتى ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ قام وفد من هيئة التفاوض السورية، برأسه الدكتور نصر الحريري بزيارة الى نيويورك، عقد وفد الهيئة خلالها عدة لقاءات رفيعة المستوى مع رؤساء عدد من وفود الدول المشاركة ومع مجموعات دولية، وكذلك مع المبعوث الدولي الخاص إلى سورية وفريق عمله، واختتمت هذه الزيارة بلقاء مع معالي الأمين العام للأمم المتحدة.

هدفت هذه اللقاءات لحشد مزيد من التأييد لقضية الشعب السوري ولشرح موقف الهيئة من العملية السياسية في سورية، وما آلت عليه بفعل رفض النظام الانخراط فيها وتمنعه عن الجلوس الى التفاوض وفق المرجعيات الدولية التي التزمت بها الهيئة كمسار وحيد للحل السياسي يفضي إلى قيام دولة ديموقراطية لجميع السوريين على اختلاف انتماءاتهم وعقائدهم الروحية. وفي هذا الصدد ركز وفد الهيئة في اجتماعاته على النقاط التالية:

- **الدفع لبلورة موقف دولي جامع وضاغط بإتجاه تفعيل العملية السياسية في جنيف والتي تشرف عليها الأمم المتحدة وهدفها التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤**، لحظ الوفد في كافة لقاءاته ومباحثاته مع غالبية الجهات إلتزاماً ببذل الجهود لتفعيل العملية السياسية عبر الإسراع بتشكيل اللجنة الدستورية وفق الأسس الدولية المتوافق عليها ، وكجزء من آليات تنفيذ كامل القرار الأممي ٢٢٥٤، بناء على ما تم التوافق عليه دولياً بإختصاص الأمم المتحدة الحصري لتشكيل هذه اللجنة ورعايتها تحت مظلتها، كما لحظ الإلتزام الدولي لغالبية الدول وللأمم المتحدة بضرورة أن تكون هذه اللجنة ذات مصداقية وأن يكون تشكيلها متوازناً. هذا وقد أكد وفد الهيئة على ضرورة إستمرار المفاوضات بخصوص سلتي المرحلة الإنتقالية والإنتخابات. وقد أعربت الأمم المتحدة عن إلتزامها بتطبيق كافة العناصر الأساسية المتضمنة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، فيما يخص الدستور والحكم ذو المصداقية والشامل والإنتخابات، وأكدت أن اللجنة الدستورية هي البوابة فقط من خلال صياغة مسودة دستور جديد تتم المصادقة عليه من خلال إستفتاء شعبي عام.

-**دعم صمود الشعب السوري في شمال سورية، وتأمين سلامة المدنيين**، حيث تم نقل صورة واضحة عن الأوضاع داخل سورية، لاسيما في الشمال وضرورة دعم إستمرار وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في محافظة إدلب عبر الإتفاقية التي وقعت بين تركيا وروسيا. وأكد وفد الهيئة على أن الحرب ضد التنظيمات الإرهابية يجب أن لا تتخذ ذريعة لقتل وتهجير المدنيين. كما ركز الوفد على ضرورة إستمرارية وإنتظام الدعم الإنساني الأممي لهذه المناطق التي باتت تمثل صوت وموقف الشعب السوري الرافض للإرهاب والتطرف، ولنظام الإستبداد ومنظومته الإجرامية، وللتواجد الإيراني وللمليشيات الطائفية التي تستمر بإرتكاب الجرائم وزعزعة الإستقرار في سورية والمنطقة، وشدد الوفد على أن أي وقف أو تخفيض للمعونات الإنسانية لهذه المناطق وخصوصاً في ظل حراكها المدني ونضالها السلمي والذي يتجلى بالمظاهرات الأسبوعية المستمرة، في كافة المناطق والتي يشارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين سيحدث كارثة إنسانية وتراجعاً عن إلتزامات المجتمع الدولي في حربه على التطرف والإرهاب ويساهم في دعم منظومة الإستبداد والإجرام للنظام.

-**تأمين حماية المدنيين ووقف إنتهاكات النظام في المناطق التي أجبرت مؤخراً على توقيع ما يسمى بإتفاقيات المصالحة** بوجود ضامن دولي تحمل مسؤولية ضمان تنفيذ هذه الإتفاقيات، حيث باتت هذه الإنتهاكات يومية ومتزايدة، من إعتقالات تعسفية وعمليات خطف وسلب للممتلكات، وضغوط كبيرة على الشباب والرجال لإجبارهم بأساليب مباشرة وغير مباشرة على الإنضمام إلى مليشيات النظام وداعميه ووضعهم على خطوط القتال الأمامية بغية التخلص منهم في تلك المعارك. ويتضح يومياً عجز النظام عن تأمين الإحتياجات الإنسانية والأساسية لهذه المناطق، من مياه وتصريف صحي وكهرباء ورعاية طبية وعدم الإنتظام في تأمين المواد الغذائية الأساسية بما فيها الخبز. كما ركز الوفد على مطالبة الداعم والضامن الرئيس لهذه الإتفاقيات أن يُلزم النظام بما وقع عليه من إتفاقيات بما يضمن سلامة وأمن المواطنين في تلك المناطق، وتأمين خروجهم ودخولهم منها وإليها. كما قدم الوفد عرضاً لوجوه وأساليب الفساد التي يمارسها النظام في إدارته للمساعدات الأممية الإغاثية مما يعيق وصولها إلى مستحقيها الفعليين وطالب بإعتماد آليات تحد من تلاعب النظام بهذه المساعدات بما يخدم مصالحه ويدعم أعماله العسكرية والجرائم التي يرتكبها بحق الشعب السوري.

- **وقف الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان ولحالات الإعتقالات التعسفية التي مازالت تجري في المناطق التي تقع تحت السيطرة القانونية والأمنية لحكومة النظام**، حيث أكد الوفد على ضرورة تفعيل آليات دولية مستقلة لمتابعة هذه الإنتهاكات وحالات الإعتقال بما فيها حالات ما يسميه النظام "وفاة معتقلين" في سجونه والذين يتم ابلاغ أهاليهم "بوفاتهم" دون تسليمهم لجثامينهم أو اطلاعهم على أماكن دفنهم في انتهاك صريح للقوانين والإتفاقات الدولية. في هذا السياق طالب الوفد المنظمات الدولية المعنية والمجتمع الدولي بضرورة فتح تحقيق مستقل حول هذه الإنتهاكات وإلزام النظام بتسليم هذه الجثامين لإجراء الفحوص التشريحية اللازمة لمعرفة أسباب الوفاة ومساءلة المسؤولين عنها ومحاسبتهم.

- **ضرورة تسريع العمل في ملف المعتقلين كأولوية وإعادته تحت مظلة الأمم المتحدة لتتحمل مسؤوليتها في تنفيذ القرارات الدولية وفق المرجعيات القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان للأمم المتحدة**. جدد الوفد ضغطه المستمر لحساسية هذا الملف بالنسبة للشعب السوري وكونه أهم ملف يثبت عزم الجهات الدولية المعنية للتوصل لحل سياسي قابل للحياة وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ والقرارات الأخرى ذات الصلة، وأشار إلى التعطيل المقصود لهذا الملف من قبل النظام والذي يواجه بشبه شلل تام من قبل الأمم المتحدة وعجز من الدول الضامنة للدفع به قدماً، على الرغم من أنه بات مثبتاً أن الجهة الأساسية التي تعطله هي النظام، الذي مازال مصراً على استخدام كافة الوسائل للإنتقام من الشعب الذي طالب بحقوقه الإنسانية والدستورية الأساسية، وفي هذا الإطار أكد الوفد على الضرورة العاجلة لدخول المؤسسات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة المستقلة لتقصي الحقائق التي تعمل تحت مظلة مجلس حقوق الإنسان بزيارة كافة السجون والمعتقلات الرسمية والسرية سواء التي يديرها النظام أو التي تديرها إيران والمليشيات المرتبطة بها لاسيما مليشيا حزب الله الإرهابية دون عوائق كما تم بحث كافة الوسائل والآليات الضاغطة التي يمكن تنفيذها لتفعيل حل جذري لهذه القضية الأساسية، و أكد على ضرورة توفر الإرادة السياسية لتشكيل الآلية المستقلة المحايدة لجمع الأدلة، كما ركز وفد الهيئة على ضرورة إنشاء محكمة لجرائم الحرب خاصة بسورية، خارج مجلس الأمن.

- **مطالبة الأمم المتحدة بدور أكثر فاعلية لضمان حق اللاجئين بالعودة الطوعية إلى مواطنهم الأصلية وفي بيئة آمنة تضمن سلامتهم وأمنهم وكرامتهم**، كما تم مطالبتها بإلتزامها بالتأكد من توفر ما يلزم من متطلبات الحياة لهم، هذا وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة بأن المنظمة الدولية وكافة المؤسسات والمنظمات المنبثقة عنها لن تقوم بتأييد عمليات عودة اللاجئين إن لم تكن تحقق الشروط الأساسية التي تتبناها المنظمة الأممية وعلى رأسها العودة الطوعية وكافة النقاط الهامة الأخرى والتي يعرفها الجميع، والتي لم تتوفر بعد في سورية، وأكد الوفد أيضاً على ضرورة إلتزام الأمم المتحدة بتأمين الإحتياجات اللازمة للاجئين الذين اختاروا العودة طوعياً إلى سورية

والتي ماتزال أرقامهم قليلة. **هذا وقد أكد وفد الهيئة على أن الظروف الحالية في ظل تلك الإنتهاكات المستمرة وتواجد القوات الإيرانية** والمليشيات الأجنبية المرتبطة بها في معظم الأراضي السورية حيث تحتل هذه الميلشيات النسبة الأكبر من ممتلكات اللاجئين، **هي غير مواتية لعودة أمنة وطوعية وكريمة للاجئين، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر تفعيل المفاوضات في جنيف، بخصوص السلة الأولى المختصة في المرحلة الإنتقالية وسبل تأمين البيئة الأمنة اللازمة لعودة اللاجئين، ولتوحيد الشعب السوري للقضاء على التطرف والإرهاب من جذوره.**

- حث الدول على الإلتزام الكامل بعدم السماح بعمليات تمويل إعادة الإعمار دون تحقيق حل سياسي يؤدي لتنفيذ كامل قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، هذا وقد تم توافق وجهات النظر وإلتزام كامل بهذا الخصوص من كافة الدول التي بُحث معها هذا الموضوع بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

- حرص الوفد على تأكيد إلتزامه بالعملية الدستورية من خلال اللجنة الدستورية المزمع تشكيلها بإشراف الأمم المتحدة وولايتها وأكد وفد الهيئة على ضرورة عدم التدخل في تشكيلة الثلث الثالث من اللجنة الدستورية والذي يتوجب تسمية أعضاءه من قبل الأمم المتحدة حصراً، وأن يمثل في هذا الثلث الخبراء والتقنيين ومنظمات المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين المستقلين والمرأة من كافة مكونات وأطياف الشعب السوري من غير المحسوبين على النظام أو المعارضة، ووقف محاولات النظام و داعميه للإلتفاف على عملية تشكيل الثلث المحايد من خلال قائمة من الموالين له، مما سيفقد اللجنة مصداقيتها وموثوقيتها لدى الشعب السوري. كما أن ضغط النظام على الأمم المتحدة من خلال محاولة صياغة آليات تتيح له حق الفيتو في اللجنة مما سيجعل مهمتها في صياغة دستور جديد للبلاد مهمة شبه مستحيلة.

- تم التأكيد على رؤية هيئة التفاوض السورية بأن الطريق الوحيد للتوصل إلى سورية الموحدة شعباً وأرضاً، وتحقيق الامن والاستقرار اللازمين لبناء السلام الدائم وإيجاد الحلول العادلة لقضايانا الوطنية بما فيها المسألة الكردية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من القضية الوطنية، مما يعتبر لبنة أساسية نحو سورية المستقبل، بنظام سياسي مدني، ديمقراطي، تعددي يؤسس لدولة المواطنة المتساوية، هو عبر العملية السياسية في جنيف وتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥) كاملاً.

أكد وفد الهيئة على إلتزامه بالعملية السياسية والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبين أن عدم إلتزام النظام بهذا المسار سوف يؤدي إلى إطالة أمد المأساة الإنسانية ومعاناة الشعب السوري، ويتيح مزيداً من الفرص لجهات عديدة كي تستخدم سورية مسرح صراع تحقق من خلالها مصالحها، غير آبهة بحياة السوريين و لا بمخاطر إفلات هذا الصراع و خروجه عن السيطرة مما بات يهدد السلام الدولي و يفتح الباب واسعاً أمام مشهد دموي لا أحد يستطيع تحمل كلفته. وفي هذا الإطار أكد الوفد على أن التجربة أثبتت أنه في ظل هذه البيئة العنيفة ستبقى فرص استمرار التطرّف والإرهاب متجذرة. وأن الحل السياسي العادل وفق المرجعيات الدولية وعلى رأسها تفاهمات وبيان جنيف والقرار ٢٢٥٤ خطوة كبيرة وجوهرية في القضاء على التطرّف والارهاب وخطوة جوهرية في تحقيق الاستقرار الإقليمي والسلم الدولي.

هذا وقد تم الاتفاق على عقد عدة اجتماعات أخرى وترتيبات يجري العمل عليها خلال الفترة القادمة بما يصب في تفعيل آليات العملية السياسية.

الرحمة للشهداء والشفاء للجرحى والحرية للمعتقلين